مجلة الهندسة والتنمية المستدامة

المجلد 21، العدد 6، تشرين الثاني 2017
ISSN 2520-0917
www.jeasd.org

اثر تغيير استعمالات الأرض على الخصائص الأجتماعية للمنطقة السكنية

فرح غازي محمد*

مدرس مساعد ، قسم هندسة العمارة ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق

الخلاصة: تعاني الهياكل العمرانية السكنية في مدينة بغداد من مشكلات عديده والتي ظهرت نتيجة للقرارت التي أتخذتها أمانة بغداد في تغيير أستعمالات الأرض منذ منتصف عام 1983 من سكنية الى تجارية بموجب قانون اطلاق الشوارع التجارية لمدينة بغداد ،وقد أدى الى ظهور العديد من التأثيرات السلبية على مجتمع سكان المناطق السكنية بسبب التغيير الجوهري والأساس في الوظائف العمرانية والخدمية والاقتصادية والاجتماعية للمناطق المحيطة بتلك الشوارع . لذا هدف البحث الى تحديد الآثار السلبية لهذا التغيير على الخصائص الأجتماعية للمنطقة السكنية. وتوصل البحث إلى ان السماح بتغيير استعمالات الأرض في المدينة وخصوصا الشوارع السكنية يفاقم المشكلة الاجتماعية ،اذ انها تعمل على طرد بعض الأستعمالات الأضعف والأقل قدرة على المنافسة ،مثل الأستعمال السكني الذي يتراجع لصالح التجاري والصناعي. كما ان هذا التغيير ادى الى انعدام الخصوصية على كافة مستوياتها حيث لا يستطع سكان المنطقة اللقاء في حيهم السكني وارتياد الاماكن المفتوحة والخضراء لأنها اصبحت تابعة للمنطقة التجارية. واظهر هذا التغيير قلة التفاعل الاجتماعي بين افراد المنطقة السكنية نتيجة ضعف العلاقات بالجيران ،ونزوح الغرباء على المنطقة السكنية. ،فضلا عن ضعف الانتماء المكاني نتيجة عدم الشعور بالانتساب للحي السكني لانعدام الانسجام بين مختلف الشرائح الاجتماعية وعدم تكافؤ الحالة المادية مما ولد الاختلاف فيما بينهم. واظهرت الدراسة فقدان الاحساس بالامان الاجتماعي، لكثرة المترددين على المنطقة واستغلال الشوارع التجارية كمنفذ لهم ،وحرمان الاطفال من اللعب في حيهم السكني.

الكلمات الدالة: تغير استعمالات الارض ، الخصوصية، التفاعل الاجتماعي، الانتماء المكاني، الامان.

THE EFFECT OF CHANGING LAND USES ON THE SOCIAL CHARACTERISTICS OF THE RESIDENTIAL AREA

Abstract: Structures Urban residential in Baghdad suffer from several problems, which emerged as a result of decisions taken by the Mayoralty Baghdad to change the land use since mid of 1983, from residential to commercial utilities, under the law of commercial streets of in Baghdad city, which has led to the emergence of many disadvantage influences on the populations of residential territories, because of the fundamental change in the foundation, construction, and service jobs, economic, further to social areas surrounding these streets. Aim of the Research to identify the negative effects of this change on the social characteristics of the residential area. The research found that allowing change land use in the city and especially residential streets exacerbates social problem, as it works to expel some of the weaker uses such as residential use, which falls commercial and industrial favor. Also, this change led to a lack of privacy at all levels, and frequenting open spaces and green because it became a commercial area. This change showed a lack of social interaction between members of the residential area as a result of weak ties neighbors, and the displacement of strangers on the residential area, as well as a weak sense of belonging spatial result of the feeling of belonging to the neighborhood residential to a lack of harmony between the various social strata and unequal physical condition, generating the difference between them, the study showed loss of a sense of social safe for frequent visitors to the region and exploit the commercial streets as an outlet for them and depriving children from playing in the residential neighborhood.

Farrah arch@Yahoo.com. *

1. المقدمة

شهدت مدينه بغداد تغييرات في استعمالات الأرض في مناطقها السكنية المختلفة، وخصوصا على الشوارع الرئيسة التي تربط قطاعات المدينة حيث تم تغيير الأستعمالات السكنية الى تجارية (سياحية، فنادق، مكتبية) في بعض الشوارع ثم توسعت في عام 1983 لتشمل (45) شارعا من شوارع بغداد المحورية والرئيسة.

وقد استأنفت أمانة بغداد ما يسمى بـ (أطلاق الشوارع التجارية) وبقرارات متتالية والسماح بتشييد عمارات ذات ثلاثة طوابق، محلات تجارية في الطابق الارضي وشقق سكنية ومكاتب وعيادات في الطوابق الاخرى، وفي ذات الوقت ،تشهد الشوارع الرئيسة السكنية هذا التغيير ومنها شارع الكرادة داخل حيث توغل هذا التغيير الى داخل الأفرع السكنية وبوتيرة متصاعدة، اذ اصبحت الاستعمالات التجارية تحقق مكاسب مالية عالية عند المقارنة بينها وبين الأستعمالات السكنية مما دعا أصحاب الأملاك الى تحويلها الى الأستعمال التجاري بموافقة او من دون موافقة الجهات المسؤولة على نحو عشوائي. وتعاني الكثيرمن المناطق السكنية مثل هذا التحول والذي كان له الأثر السلبي على الخصائص الأجتماعية لسكان المنطقة.

2. المشكلة البحثية

وجود فجوة معرفية حول اثر تغيير استعمالات الأرض على الخصائص الأجتماعية للمنطقة السكنية.

3. فرضية البحث

يفترض البحث ان تغيير استعمالات الأرض من سكنية الى تجارية في المناطق السكنية سيؤثر على الخصائص الأجتماعية للساكنين ،وبالتالي يؤدي الى ضعف العلاقات الأجتماعية والتفاعل الأجتماعي فضلا عن انعدام الخصوصية والأحساس بالأنتماء والأمان .

4. هدف البحث

هدف البحث الى تحديد الآثار السلبية لتغيير استعمالات الأرض من سكنية الى تجارية على الخصائص الأجتماعية للمنطقة السكنية.

5. منهجية البحث

اعتمد البحث في منهجه :

- المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مجموعة من الدراسات التي تناولت الموضوع وتعريف استعمالات الأرض لغويا ،فضلا عن عرض الخصائص الاجتماعية للمنطقة السكنية.
- تم اختيار احد المناطق السكنية في مدينة بغداد والتي اتسمت بسرعة الأستجابة لهذا التغيير،وهي منطقة الكرادة داخل .
- اعتمد البحث الدراسة الميدانية لاستعمالات الأرض في منطقة الدراسة واستبانةً لعينةٍ عشوائية من ساكني المنطقة فضلا عن اصحاب المحال التجارية، ومن ثم تحليل النتائج والتوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات.

6. الأدبيات السابقة

1.6. *دراسة العاني، شيماء هاشم/ رسالة ماجستير،2002، (اثر التحولات التخطيطية على الأنماط السكنية لمدينة بغداد)*

تناولت الدراسة طبيعة التحولات التخطيطية في مدينة بغداد مفترضة تأثر الأنماط السكنية بالتحولات السكنية في مدينة بغداد كما يتباين هذا التأثر اعتماداً على نوع النمط.

عرضت الدراسة مفهوم الأنماط السكنية والتحولات الحاصلة في الأنماط الإسكانية للمدن العربية، وأهم الأسس والقواعد التي تسبب تلك التحولات. هدفت الدراسة الى الكشف عن أسس التحولات التخطيطية للأنماط السكنية في مدينة بغداد. واعتمدت المنهج الظاهراتي، والطريقة الوصفية واستمارة الملاحظة .

أوضحت الاستنتاجات هيمنة مفردات الإبعاد المكانية واليات التحول وأنواعه مقارنه بأسبابه وقواعده في أحداث ظاهرة التحولات التخطيطية للأنماط السكنية في بغداد، وأهمية آلية الإضافة والتوسع والأبعاد المكانية المتمثلة بالحدود الخارجية للنمط السكني، والنوع التزامني لعملية التحول كمفردات رئيسية مهيمنة مقارنة بمفردة نوع التحول الهندسي للشكل والأسباب الداخلية كمؤشر لحصول عمليات التحولات التخطيطة للأنماط السكنية في بغداد، وتأثر مفردات الشكل الحضري واستخدامات الأرض بأنواع عمليه التحول وابعاده المكانية والياته المعتمدة مقارنة بتأثير الحركة بنفس تلك المفردات، والأهمية النسبية للشكل الحضري مقارنة بأستخدامات الأرض لحصول التحولات التخطيطية للأنماط السكنية في مدينة بغداد، وضعف قوة تأثرها بالتحولات مقارنة بالشكل الحضري واستخدامات الأرض [1].

2.6. دراسة حامد ،حيدر قاسم / رسالة ماجستير،2005، (الآثار الأجتماعية لتغيير الشوارع السكنية إلى شوارع تجارية - منطقة الدراسة جزء من شارع الربيع في بغداد)

تناولت الدراسة الآثار السلبية الناجمة عن قرارامانة بغداد بتغيير إستعمال بعض الشوارع من سكني الى تجاري ومنها شارع الربيع.

ركزت الدراسة على العوامل المستجدة على المدينة العربية، والنظريات التخطيطية الغربية وأثرها في النسيج الاجتماعي للمدينة العربية، والفجوة بين المخطط والمصمم الحضري والمستخدم. كما ركزت على الإنسان وسلوكه من جراء تغيير استعمالات الأرض .

هدفت الرسالة الى توضيح اهم الآثار السلبية الناجمة عن تغيير استعمالات الأرض السكنية الى تجارية في شارع الربيع، وطرح بعض المعالجات التخطيطية لحل تلك الآثار او تحديدها بعد دراسة المنطقة ميدانياً.

اعتمدت الرسالة منهجاً وصفياً – تحليلياً في تكوين اساس نظري عن الشوارع التجارية والإستفادة منه في توضيح اهم الآثار الأجتماعية السلبية الناجمة عن قرار التغيير من خلال الدراسة الميدانية التي تضمنت مسحاً ميدانياً لأستعمالات الأرض، وإستبانةً لعينةٍ عشوائية من مستخدمي الشارع، وقد تم التوصل من خلال تحليل النتائج الى مجموعة من الإستنتاجات بينت انه جرت عملية تغيير الأستعمال السكني الى تجاري في شارع الربيع تحت مظلة (ضوابط بنائية)، لذا لا يمكننا اسناد الآثار السلبية الناجمة عن عملية التغيير الى قرار اطلاق الاستعمال التجاري حصراً، فتلك الضوابط هي التي اتاحت بما تمتلك من مرونة وحرية الى كل تلك الآثار السلبية ،كما انه لم تنجح ضوابط التشييد المعمول بها في تصاميم الابنية للشوارع التجارية (ومنها شارع الربيع) في تحقيق صورة متماسكة لبنية الشارع ،والعلاقات الاجتماعية السائدة بين سكان المنطقة المحيطة به لأنها لم تاخذ بالحسبان خصوصية كل شارع، بل تعاملت معها بالصورة نفسها [2].

3.6. دراسة عواد ،محمد مرعي /رسالة ماجستير، 2006، (دراسة استعمالات الأرض لمدينة بغداد باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد)

تناولت الدراسة تقويم واقع الحال لأستعمالات الأرض عن طريق توظيف الأستشعار عن بعد (Remote Sensing) ونظم المعلومات الجغرافية (GIS).

تضمنت الدراسة عرض استعمالات الأرض وأنماط استعمالات السكن داخل المدن وأشارت إلى الوظيفة السكنية، اعتمدت الدراسة عينة منتخبه من مدينة بغداد تحمل صفات الاحياء السكنية فضلا عن استعمالات الأرض المختلف. وهدفت الدراسة إلى إعداد خرائط استعمالات الأرض وخريطة نمط تركيبة المدينة من خلال نمط مساحات القطع السكنية في منطقة الدراسة والتي تمثل RA-RB-RC ودراساتها وتحليلها لتقرير الاحتياجات المستقبلية وتوضيح التوسع بالصيغة التي تضمن تحقيق بيئة متجددة صالحة للسكن.

وقد توصلت الدراسة إلى ان المعالجة الرقمية لاعداد الخرائط تمثل افضل الطرق بكل المقاييس والمستويات لانها تسهل التعامل مع تلك الخرائط الرقمية وجداول التصنيف المعدة منها وتحديث معلوماتها مستقبلا، كما لا يمكن

تطبيق اي نظام تصنيف لاستعمالات الارض مباشرة على اية منطقة من دون اجراء بعض التعديلات فيه لجعله مناسبا لها. ويمكن مراقبة التغيرات التي تحصل في استعمالات الأرض من خلال الصور الفضائية المتعاقبة[3].

4.6. دراسة جعفر، حسن فيصل / أطروحة دكتوراه، 2006، (سياسات تخطيط استعمالات الأرض الحضرية- دراسة تحليلية لمنطقة الكرادة داخل)

عرضت الأطروحة السياسة التخطيطية لاستعمالات الارض الحضرية والتي تمثل الوجه النظري لمصطلح (التنظيم المكاني)، ان أي منطقة هي بحاجة لسياسة تقوم على اساس علمي للاستفادة من ايجابيات المنطقة وتقليل سلبياتها.

تضمنت الأطروحة المفاهيم العامة لـ(استعمالات الارض) ومفهوم (السياسة) فضلا عن بعض المفاهيم الاخرى التي لها علاقة مع هذين المفهومين ،وكيف يمكن الربط بينهما وصولا لوضع سياسة تخطيطية لاستعمالات الارض الحضرية. وهدفت الأطروحة إلى وضع هيكل عام يمكن للمخطط ان يستند عليه عند وضع اي سياسة تخطيطية خاصة باستعمالات الارض الحضرية. لذا اعتمدت على المخططات الشاملة لمدينة بغداد لمنطقة الكرادة والقيام بالدراسة الميدانية الخاصة بالبحث لوضع السياسة المقترحة حيث تبقى السياسة عبارة عن مرحلة أولى في المجال التخطيطي تتبعها مراحل وصولا الى التنفيذ على ارض الواقع. اعتمد البحث المنهج الاستقرائي، وقد توصل الى عدد من الأستنتاجات مضمونها ان الأختلاف بين اراء المخططين حول نوع استعمالات الأرض راجع الى طبيعة نظرة كل مخطط والهدف الذي من وراءه وضع هذا التصنيف اي ان الاختلاف ظاهري وليس جوهري ،ولا يمكن وضع تصنيف خاص لأستعمالات الأرض وتطبيقه على كل مكان وفي كل زمان [4].

5.6. دراسة عباس ،سناء ساطع وآخرون / بحث، 2006، (اثر الاستعمال المختلط وتغير الوظيفة على خصوصية النسيج السكني)

عرض البحث دراسة مفهوم الأستعمال المختلط فضلا عن توضيح المناطق العامة والخاصة والعلاقة بينهما في التجمعات الحضرية ودور هذه العلاقة في تحقيق الخصوصية ضمن النسيج السكني، كما طرح اثر العلاقة بين الحركة وتشكيل الفضاءات على المتطلبات الوظيفية في البيئة الحضرية.

اذ هدف البحث الكشف عن اثر الأستعمال المختلط والتغير في الوظيفة ودور الحركة في النسيج السكني حيث تم اختيار احد المراكز القطاعية في مدينة بغداد كموقع للدراسة العملية وهي منطقة بغداد الجديدة لكونها مشخصة ضمن البيئة الحضرية لمدينة بغداد بأنها واحدة من اكثر المناطق التي تمتاز بعمليات التوسع والأمتدادات في محاورها التجارية وغير التجارية كما انها اصبحت مركزا للنقل العام ضمن المدينة.

اعتمد البحث منهجية قواعد تركيب الفضاء في تحليل العلاقات الفضائية وتغيرها نتيجة تغير طبيعة الوظيفة ضمن المحاور الحركية ،وتم معالجة البيانات بأستخدام القياسات والمؤشرات بالأستعانة ببرامج (GIS) والبرنامج المكتبي (Excel) وتم تحليل النتائج بأجراء المقارنة الرقمية.

وقد توصل البحث الى ان التداخل الوظيفي وتغيره اثر في توفير تكاملات متباينه لمحاور معينة تكون مستمرة ومتداخلة مع المناطق السكنية وبالتالي غيرت من درجة خصوصية النسيج وزاد المزج بين الأستعمالات المختلفة ضمن البيئة السكنية من كثافة حركة السابلة لأن فقدان تلك الأستخدامات (التجارية والخدمية) خلق فجوة الأستمرارية بين الحيز العام والخاص المعرف والحيز العام المستعمل من قبل الجميع [5].

6.6. دراسة النجوم، محمد حسين سعد / رسالة ماجستير، 2006، (تحليل وتقييم انماط استعمالات الأرضي في مدينة أربيا)

تناولت الدراسة تحليل وتقييم استعمالات الاراضي في مدينة اربيا وتطورها خلال القرن العشرين ومدى ملائمتها مع واقع احتياجات ومتطلبات الإنسان والمجتمع الحالية والمستقبلية.

عرضت الدراسة مفهوم واهداف التخطيط العمراني ومفهوم استعمالات الارض والعوامل المؤثرة عليها واسس تخطيطها فضلا عن خلفية جغرافية وتاريخية وتخطيطية للمدينة ،هدفت الدراسة الى تحليل وتقييم مختلف استعمالات الاراضي في مدينة اربيا من خلال تقييم المخططات الهيكلية المعدة وتحديد نقاط الضعف لتكون

الاساس الذي ينطلق منه التطور العمراني حسب اداء المدينة لوظائفها واستجابتها لمتطلبات المجتمع المحلي في العصر الحديث. اعتمدت الدراسة في منهجها على الاسلوب الوصفي التحليلي للمخططات الهيكلية وقوانين التخطيط واثرها على المدينة، وقد أشارت نتائج الدراسة الى بعض الجوانب السلبية والتي تمثلت في تداخل استعمالات الاراضي واهمالها للاستعمالات الضرورية لقطاع الخدمات والمرافق العامة [6].

7.6. دراسة محمود، نزار شاكر/ رسالة ماجستير، 2008، (تقويم التوجهات التخطيطية لاستعمالات الأرض في مدينة هيت)

تناولت الدارسة التوجهات التخطيطية لاستعمالات الارض وعدتها محورا مهما في تكوين المدينة وخلق الهيئة الحضرية والتي تتعلق باستعمالات الارض الحضرية ،وحددت اهداف البحث في تقويم تلك التوجهات في مدينة هيت باستخدام اساليب التحليل الحديثة وتقويم كفاءة التصميم الاساسي للمدينة ومدى ملائمته للمعايير التخطيطية .كما تضمنت الدراسة مفهوم استعمالات الارض الحضرية والتوجهات التخطيطية بصورة عامة وبعض العوامل المؤثرة في هذه التوجهات ودراسة مدينة هيت تخطيطيا بالنسبة لاستعمالات الارض والمراحل المورفولوجية والعمرانية التي مرت بها، ومن خلال دراسة واقع حال المدينة لاستعمالات الارض وقياس كفاءة تنفيذ التصميم الاساسي لكل استعمال في المدينة.

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي والمنهج الوصفي وذلك من خلال استخدام برنامج الأوتوكاد وتطبيق أسلوب التحليل العاملي على متغيرات استعمالات الأرض وتم استخراج ستة عوامل رئيسية بتطبيق الأسلوب في البرنامج الإحصائي SPSS، وثم تقويم التوجهات التخطيطية لاستعمالات الأرض التي تخص العوامل الرئيسية باستخدام أسلوب دلفي، وقد توصلت الدراسة إلى ان المدينة تباينت في كفاءة التنفيذ للتصميم لكل نوع من الاستعمال للأرض وهي (التجاري بكفاءة 70% والسكني 85% والصناعي 83% والخدمات المجتمعية 69% والبنى الارتكازية 32% والنقل والمرور 65% والاستعمال الترفيهي والخضراء 35% والفضاءات المفتوحة 72%) (7).

8.6. نقد الدراسات السابقة

بينت الدراسات السابقه اهمية سياسة استعمالات الارض الحضرية في توزيع الفعاليات والأنشطة والذي لابد ان يتصف بالديناميكية في التخطيط والتصميم، اذ يمكن للنمط الحضري ان يغير موقعه ويتوسع، ولكن لم تشير هذه الدراسات الى ان هذه التغييرات الناتجة عن تغير استعمالات الارض قد اكتسبت صفه العشوائيه مما افقدت المدينة جزءا من خصائصها الأجتماعية وربما اثر بشكل سلبي على هذه الخصائص في المناطق السكنية.

7. تعريف استعمالات الارض ومكوناتها

1.7. تعريف استعمالات الأرض (LAND USE)

ظهرت العديد من التعاريف لمصطلح (استعمالات الارض) كما هو حال معظم المصطلحات العلمية، وسنورد هنا بعض هذه التعاريف:-

- *تعرف الموسوعة الحرة (Wikipedia ,the free encyclopedia)*

استعمال الأرضِ ...الاستعمال الإنسانيُ للأرضِ، يَتضمّنُ الإدارةَ وتعديلَ المحيط الطبيعي أَو البريّةِ إلى بيئةً مبنية مثل الحقولِ، مراعي، ومستوطنات. ويعَرَّفَ أيضاً بالترتيبات،والفعاليات والنشاطاتَ التي يَتعهّدهاُ الناسَ لإنْتاج التغيّيرُ أو يَبقيه [8].

- *FAO Land and Water Division, 2013*

استعمال أرضِ، استغلال الأرضِ للأغراضِ الترفيهيةِ أو السكنيةِ أو الصناعيةِ أو الزراعيةِ او للأغراضِ الأخرى (9).

- *تعريف (The Food and Agriculture Organization) (FAO)*

تتعلق استعمالات الأرض بالوظيفة أو الهدف الذي على أساسه استخدمت الأرض من قبل القوى البشرية المحلية ويمكن تعريفها بانها فعاليات البشر التي لها علاقة مباشرة مع الأرض [10].

- كما عرفه (George Chadwick)

بأنها الاسخدام الفيزيائي للفضاء كان يكون لمبنى على الأرض أو للأرض وحدها، تثبت وتوضح من خلال التنطيق (ZONING) ويسيطر عليها بواسطة قانون داخلي [11].

2.7. مكونات استعمالات الأرض

ليس هنالك استعمالات موضوعة ضمن لائحة تمثل استعمالات الارض في اي مكان وزمان وانما هنالك واقع ومن ثم تدرج بالاهمية. فالواقع هو الذي يحدد العناصر التي يمكن إدراجها تحت جدول استعمالات الأرض، فالواقع يمثل الاختلاف الحقيقي بين مكونات ارض وأخرى وعند دراسة لأرض واحدة نجد هنالك اختلاف في مكونات استعمالات الأرض بين دراسة وأخرى وذلك لان هذا الواقع أيضا يكون محددا بـ (الأهمية) والتي تنقسم بدورها إلى ثلاث أقسام هي (الخاص) و(العام) و(التفصيلي)، [12].

8. تصنيف استعمالات الأرض

هناك بعض التصانيف أوجدها بعض الباحثين والمخططين في دراستهم الواقعية منها :

1.8. تصنيف (Chapin)

يرى بانه يمكن وضع تصنيف لاستعمالات الارض ،يعرف ثلاث مناطق وظيفية في الشكل الحضري هي المكونة لاستعمالات الأرض وهي:

- مناطق العمل: وتحوي التجارة والخدمات وغيرها.
- مناطق السكن: تحوي المناطق السكنية بمختلف اشكالها والتسهيلات المتعلقة بها مثل مركز وحدة الجيرة الخدمي ومناطق اللعب والمتنزهات المحلية والمدارس.
- مناطق وقت الفراغ (الترفيه): تحوي المراكز الثقافية والتعليمية والترفيهية والمتاحف وغيرها.

وبنفس الوقت فان مناطق العمل يجب ان تكون قريبة، وبشكل ملائم، من السكن وكذلك هنالك سهولة وصول واتصال فيما بينهما وتكون ذات مساحة ملائمة من ناحية الجانب الاقتصادي بالاضافة الى انها يجب ان تكون جاذبة وان تحسب النمو المستقبلي في ذات الوقت من قبل المخطط [13].

2.8. تصنيف (Donald A. & Arthur L.)

يرى كل من Donald & Arthur ان الفئات الرئيسية لاستعمالات الارض هي :

- السكن.
- الصناعة.
- الاتصالات والمواصلات.
- التجارة.
- الخدمات (الصحة ...الخ).
- الجوانب الثقافية والترفيهية.
- المناطق غير العمرانية (غير المعمرة) والمساحات المغطات بالماء [14].

يتبين مما سبق ضرورة وجود اطارعام وليس خاص لان الحالة التفصيلية مختلفة حسب المكان والزمان وذلك ما انتج هذا الأختلاف في تصنيف استعمالات الارض مع العلم انه توجد بعض الاستعمالات ربما تكون مكررة في معظم التصانيف كالسكن والصناعة والتجارة والنقل .

3.8. تصنيف (Catanese & Snyder.) لاستعمالات الأرض

أوجد هؤلاء الباحثين ثلاث عناصر هي النشاطات والمواقع والناس و اعتبروها المكونة لاستعمالات الأرض، وان هنالك علاقة متبادلة حول كيفية تكون هذه العناصر اي ان كل واحد منها يعتبر أساس ومكون للعنصر الآخر[15].

9. أهداف تخطيط استعمالات الارض

نظراً للحاجة الماسة إلى تنظيم وضبط استعمالات الارض وتوجيهها لاشباع حاجات السكان، والتغلب على المشكلات التي يعانوها كالازدحام ،والتلوث ،وارتفاع قيمة الأرض، ازداد الاهتمام بتخطيط استعمالات الارض وذلك لمحدودية مساحة الارض ضمن النطاق الحضري والتزايد المستمر للسكان في المناطق المختلفة في العالم، فضلاً عن المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية بكل عناصرها التي اصبحت مطلباً وهدفاً اجتماعياً.

وعلى هذا يمكن توضيح بعض الاهداف الاساسية لتخطيط استعمالات الأرض الحضرية بالاتي:

- تقدير متطلبات السكان في الوقت الحاضر والمستقبل، وتقييم قدرة الأرض على توفير هذه الحاجات، وايجاد الحلول المناسبة للمشكلات القائمـة والمتوقعة.
- أحداث تغييرات مناسبة ومنع حدوث التغييرات السالبة.
- تحقيق تخطيط اكثر تقدماً ونجاحاً وملائمة لحاجات السكان ومشاكلاتهم حاضراً ومستقبلاً[16].

10. وظائف استعمالات الأرض الحضرية

ستذكر الفقرة كل من الوظيفة السكنية والتجارية بأعتبارهما المحور الذي يتناوله البحث .

1.10. *الوظيفة السكنية*

تمثل المدينة مظهراً أساسيا من مظاهر الاستقرار السكاني بالنسبة للجنس البشري ،وتزداد أهمية الوظيفة السكنية بالنسبة إلى مختلف دول العالم مع زيادة نسبة التحضر فيها، أذ تحتل الوظيفة السكنية أوسع مساحة في جميع مدن العالم بالمقارنة مع ما تشغله الوظائف الأخرى، وبالرغم من صعوبة إعطاء رقم مطلق ومحدد عن المساحة التي تشغلها هذه الفعالية، فهي تختلف من مدينة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر داخل المدينة الواحدة، الا ان الدراسات التي أجريت بينت ان هذا الاستعمال يحتل في المعدل (30-40 %) من المساحة المعمورة في المدينة [17، 122].

وترتفع نسبة هذا الاستعمال في المدن العربية عموما نتيجة الامتداد الافقي لهذا الاستعمال على عموم مساحة المدن، ففي مدننا العراقية فان الاستعمال السكني يحتل مايقارب (60%) من المساحة المعمورة في المدن الكبيرة الحجم. وتختلف الوظيفة السكنية عن الوظيفة التجارية والصناعية في ان نسبة المساحة التي تشغلها تقل كلما اتسع وتضخم حجم المدينة، ولم تشذ عن ذلك مدننا العراقية (18). ومن السمات الأخرى للوظيفة السكنية انها بالرغم من اتساع نطاقها ونسبتها العالية من مساحة المدينة، الا انها ضعيفة في المنافسة مع الوظيفة التجارية والصناعية اذ سرعان ما تتخلى هذه الوظيفة عن مساحات كانت تشغلها لاستعمالات أخرى، وخاصةً التجارية [17،123].

2.10. *الوظيفة التجارية*

تمثل التجارة نشاطا رئيسيا يمارس في كل المدن وتحتل هذه الوظيفة عادة افضل المواقع والتي تحقق اكبر قدر من سهولة الوصول عن طريق شبكة جديدة من الطرق . وتختلف اهمية الوظيفة التجارية من مدينة الى اخرى طبقا لموقعها وحجمها وحجم سكان إقليمها وإمكانية الوصول اليها [19،121].

11. الخصائص الاجتماعية للمنطقة السكنية

2.11. *الخصوصية*

أرتبط مفهوم الخصوصية في العمارة بمدى توفير الظروف الملائمة للإنسان لكي يقوم بمتطلبات حياته اليومية في ظروف اجتماعية ونفسية ملائمة وبحرية تامة بدون تطفل الآخرين فيما يتعلق بحريته الشخصية، وبالنسبة لعمارة المسكن فالخصوصية تعني توفير الفضاءات المختلفة التي تحقق الاحتياجات والمتطلبات المعيشية المختلفة بحرية ومرونة فائقة مع توفير العزل سواء كان بصريا أو سمعيا، ويتم ارتباط هذه الفضاءات بواسطة مجموعة من عناصر الفصل والحركة محققة بذلك تسلسل منطقي للفضاءات من العامة إلى الخاصة (20،2).

وهنا يجب أن يلاحظ أن تحقيق الخصوصية في العمارة لا يعني الفصل التام والعزلة الكاملة للإنسان داخل فضاء مغلق لأن هذا يؤدي إلى نتيجة عكسية تماما وكذلك آثار نفسية سيئة بالإنسان ولا يستطيع العيش بمعزل عن الآخرين وهنا تكون الصعوبة في تحقيق المعادلة في العمارة ،حيث لا توجد معايير تساعد على معرفة القدر المطلوب من الخصوصية ذلك لأنها تختلف من شخص لآخر[21].

وتقسم مستويات الخصوصية إلى ثلاث مستويات وهي الخصوصية على المستوى العام والخصوصية على المستوى شبه العام، والخصوصية على المستوى الخاص:

- **الخصوصية على المستوى العام**: تشمل المناطق والفضاءات ذات الاستعمال العام على مستوى الحي السكني، والطرق الرئيسية والمناطق التجارية ،والأماكن المفتوحة والخضراء في الحي السكني. ويلاحظ أن مقدار الخصوصية المطلوبة يكون أقل ما يمكن وبالقدر الذي يسمح باستعمال المكان وتأدية وظيفته على الوجه الأكمل ويكون الاتصال بين الأفراد عن طريق الرؤيا والسمع فقط.

- **الخصوصية على المستوى شبه العام**: وتشمل المناطق والفضاءات ذات الاستعمال العام على مستوى المجاورة السكنية، ومستوى الاتصال يكون عن طريق التحدث والنظر فينشأ بذلك نوع من الألفة والمودة يعطي الإحساس بالتقارب الاجتماعي اللازم للتعايش في منطقة واحدة، كما ينمي الإحساس بالملكية شبه العامة والانتماء للموقع الذي يؤدي إلى إضفاء خصوصية للمنطقة.

- **الخصوصية على المستوى الخاص**: وهي أعلى مستويات الخصوصية المطلوبة لأن استعمال المسكن يقتصر على أشخاص محددين ويمارس فيه العديد من الأنشطة وتختلف درجة الخصوصية المطلوبة لكل نشاط[3،20].

ويمكن تقسيم الخصوصية على المستوى الخاص إلى خصوصية على مستوى الفرد حيث نجد الإنسان يحتاج إلى خصوصية ذاتية للقيام ببعض الأنشطة الخاصة التي تتطلب وجوده منفردا بعيدا عن الآخرين حتى من أفراد أسرته، والخصوصية على مستوى الأسرة وهي تعني توفير الخصوصية الكافية للأسرة للقيام بأنشطتها دون مراقبة من الآخرين لأن لكل أسرة أسلوب معيشتها وأسرارها الخاصة [22]. ومن ناحية أخرى، ارتبط مفهوم الخصوصية بالسماح للإنسان بالقيام بممارسة حياته بحرية وآمان تام دون إي تدخل من الخارج لهذا السبب اهتم علماء الاجتماع بالخصوصية لكونها تؤدي إلى الاحتفاظ بالكيان الاجتماعي والعلاقات الناشئة بين الأفراد سواء على مستوى الأسرة أو المستوى العام وبالشكل الملائم [3،20] .

ويؤثر تغيير استعمالات الارض للشوارع من سكنية الى تجارية على خصوصية المنطقة والمساكن المجاورة حيث ان تعدد المترددين الى المناطق السكنية يؤدي الى عدم الحصول على الفضاء المدافع عنه والى عدم امكانية تطبيق الحيزية التي يمكن من خلالها كشف الاشخاص الغرباء على المنطقة واستغلال الشوارع التجارية كمنفذ سهل لهم [4،23].

2.11. *التفاعل الاجتماعي*

تمثل الفضاءات العمرانية والأماكن المفتوحة أماكنَ احتواء أنشطة السكان الجماعية في الأحياء السكنية، فالشوارع، وممرات المشاة، والساحات تُعدُّ فضاءات عامة مفتوحة يشترك في استخدامها سكان الحي،وتكوّن أرضية مناسبة للقاءات بينهم. ولكل بيئة سكنية مستويات من الحيازات والملكيات التي تتباين حسب استخدام الناس لها. ويقود نجاح تشكيل الفضاءات إلى منح سكان الحي شعورًا بالراحة والأمان [19،34].

تُعدُّ الحيوية في النشاطات الإنسانية عاملاً مهمًّا في جودة الفضاء، ويعتمد ذلك على أمور كثيرة، منها: التنسيق الجيد للفضاء، والمساحة الكافية لممارسة النشاطات، واختيار الموقع المناسب،وتوفير الصيانة الدائمة. وكلما كان الفضاء مستخدماً من قِبَل السكان كان حيوياً وملائماً، وعنصرَ جذبٍ في المجتمع السكني. ويعتمد تشكيل فضاءات الأحياء السكنية على مهارة المُصمم وقدراته الإبداعية في الوصول إلى حلول تعزز قيام علاقات اجتماعية قوية بين الجيران ، اذ إن المدينة عبارة عن أحياء سكنية متجاورة، ولا يمكن عزل التخطيط العمراني للحي وتصميم شوارعه ومرافقه العامة عن طبيعة النشاط البشري؛ فالتفاعل بين سكان الحي وهذه المرافق يُبنى على طريقة تصميمها، وتصميم مواقع تلك المساكن التي يقطنونها، ويتحكم في شكل هذا التخطيط درجة التفاعل بين سكانه، قُرباً وبُعداً،

حميمية، وتباعدية؛ فالحي السكني ليس فقط تصميم المباني بل يتجاوز المادة إلى الجوانب الاجتماعية التي تجعل من المكان الذي تعيش فيه الأسرة فضاء للتقارب الاجتماعي (5،24).

وهنا لا بد من الإشارة إلى انه نتيجة لتوسع المدن ؛غاب عن المخطط البُعد الإنساني العام للحي السكني؛ فلم يستطِع الوصول به إلى بيئة مواتية لازدهار النشاط البشري وتحقيق التفاعل الاجتماعي بين سكان الحي الواحد، وما ذلك إلا شعور بأن هناك ثمة ثغرة اجتماعية في نسيج المجتمع أوجدها التغيير في استعمالات الارض من سكنية الى تجارية [6،24] .

كما برزت حالة عدم التألف الاجتماعي وضعف العلاقات الاجتماعية بسبب الأشخاص الغرباء على المنطقة وان السماح بتغيير استعمالات الأرض في المدينة وخصوصا الشوارع السكنية سيؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة الاجتماعية [10،23].

3.11. *الانتماء المكاني*

الانتماء بمفهومه البسيط يعني الارتباط والانسجام مع المنتمي إليه وبه، وهو كمفهوم ينتمي إلى المفاهيم النفسية الاجتماعية ويعني الاقتراب والاستمتاع بالتعاون أو التبادل مع آخر وفي الحقيقة أن دافع الانتماء يستطيع أن يعدل كثيراً من سلوك الفرد حتى يصبح سلوكه مطابقاً لما يرتضيه مجتمعه [1،25]. وقد ربط الكثير من علماء النفس مفهوم الانتماء بإرضاء الاحتياجات الإنسانية الأخرى كالغذاء والأمان والهوية وتحقيق الذات ،فضلا عن إن البيئة العمرانية تؤدي دورا مهما في التأثير على درجة وقوة السلوك الانتمائي حيث من الممكن رفع أو خفض درجة العلاقات الاجتماعية بجعل البيئة العمرانية المحيطة اكثر تقبلا من قبل قاطنيها ويتعزز الانتماء المكاني بالمشاركة والتعرف على الآخرين الذين يتشاركون ويتشابهون بالصفات والقيم والتطلعات الحضارية [2،25].

تعتبر درجة وقوة السلوك الانتمائي من المعايير المهمة في العلاقات الاجتماعية والحياة الاجتماعية بين أعضاء المجتمع ،فالسلوك الاجتماعي ممكن ان يعبر عن العلاقات الاجتماعية الدافئة مع الاخرين. والانتماء يشكل مفردة من مفردات التنمية ،فمنظومة التفاعل بين الأنسان والمكان هي بالأساس فطرية ،لذا يعرف الانتماء المكاني على انه احتياج الأفراد والجماعات إلى الإحساس بالانتساب أو الملكية الخاصة بهم من خلال توفير مساحة ثابتة يمكن للفرد أو الجماعة التحكم فيها وفقا لرغباتهم، ويدعم هذا الانتماء تكافؤ علاقات الأخذ والعطاء بين الفرد والبيئة الاجتماعية والعمرانية حوله [19،31].

كما تُعدُّ الأحياء السكنية إحدى حلقات الانتماء الإنساني للمكان، التي تبتدئ بانتماء الإنسان إلى المسكن، وتنتهي بانتمائه لمدينته ووطنه؛ وان فقد حلقة الانتماء للحي قد يؤثر بشكل أو بآخر في بقية سلسلة الانتماء ،فضلا عن ما يوفره الحي السكني من متطلبات الحياة اليومية للسكان يجب أن يقوِّي روح الجماعة والتقارب بين سكانه [4،23] .

4.11. *الأمان*

تزداد مشكلة الأمان في المدن الكبيرة، لاتساع أحيائها السكنية، وزيادة كثافتها السكانية، فضلاً عن اتساع نشاطها الاقتصادي ،ويصحب ذلك عادة ضعف في العلاقات الاجتماعية التقليدية. اذ يلعب أسلوب تخطيط وتصميم البيئة السكنية وطريقة تشكيلها دوراً هاماً وفعالاً في تقوية العلاقات الاجتماعية بين السكان، وإحساسهم بالأمان ومشاركتهم الفعالة في إيجاده، وفي تقليص الفرص المتاحة للجريمة، وبالتالي الرفع من مستوى الأمان في الأحياء السكنية [26].

وفي المناطق التي تغير فيها استعمالات الارض ،للرفع من مستوى الأمان في المناطق السكنية، يجب مراعاة أن لا تخترق الأحياء السكنية أي طرق عابرة رئيسة، فهذه الطرق تمكن اللصوص من العبور والمراقبة واختيار أهدافهم دون أن تتم ملاحظتهم كغرباء مشكوك بهم ،كما تعذر لعب الاطفال امام منازلهم. حيث يمكن استخدام الساحات أو الطرق المغلقة النهاية، واستخدام الطرق الحلقية (loops) للحد من المرور العابر في الحي، كما يمكن استخدام نظام فونرف (Woonerf system) المطبق في هولندا، الذي يعتمد على تخفيض سرعة السيارات وهيمنتها بعدة أساليب، وإعطاء الأولية والسيطرة للمشاة.

وقد جد أن هناك ارتباطاً قوياً وبشكل عكسي بين غالبية الجوانب التي يعنى السكان لتوفيرها في أحيائهم السكنية مثل الأمان، والعلاقات، والانتماء، والراحة، والخصوصية وبين زيادة النشاط الاقتصادي في الحي السكني. فضلا

عن أن تمكين السكان ومنحهم فرصة المراقبة من داخل وحداتهم السكنية للشارع والوحدات السكنية المجاورة، وتمكين المارة كذلك من مراقبة الأنشطة المشتبهة حول الوحدات السكنية يساهم بشكل فاعل في رفع مستوى أمن الأحياء السكنية. ويقلل من ارتفاع معدلات الجريمة وخصوصا في الاماكن التي يتم فيها الخلط بين استعمالات الارض [27].

12. الدراسة العملية

1.12. *الوصف العام لمنطقة الكرادة*

يشكل قطاع الكرادة احد القطاعات الحضرية المهمة التي تكون مدينة بغداد المعاصرة بموجب التصميم الإنمائي الشامل لمدينة بغداد 1973والمعد لسنة 2000. وتمثل منطقة الدراسة (قطاع الكرادة الشرقية الثانوي) احد القطاعين الثانويين المكونين لقطاع الكرادة الرئيس وهما:

– قطاع الكرادة الشرقية الثانوي / منطقة الدراسة الحالية. انظر الشكل (1).

– قطاع الزعفرانية الثانوي (28).

شكل (1): خارطة تفصيلية لمنطقة الكرادة داخل موضح عليها حدود المساحة التجارية (المصدر: أمانة بغداد – قسم التصاميم الاساسية)

2.12. اسباب اختيار منطقة الدراسة

وجود اختلاط وظيفي غير منسق داخل الأفرع السكنية المتحولة، مع وجود دور سكنية مازالت غير مستغلة للأستعمال التجاري بجانب عمارات سكنية يمثل الطابق الارضي بها محلات تجارية مع مواقف للسيارات حيث سبب هذا التنوع في الوظائف وعدم التنسيق عدة مشكلات اجتماعية وبيئية.

3.12. نبذة حول شارع كرادة داخل

ويقع ضمن حدود دائرة بلدية الكرادة وفي المنطقة المحصورة بين ساحة كهرمانة وتقاطع جسر المعلق (حيث يضم تقاطع كهرمانة، تقاطع الاورزدي القديم (الأسواق المركزية)، تقاطع ساحة الحرية و تقاطع جسر المعلق)، وتبين أنه كان هناك بعض الابنية والمحلات التجارية المتفرقة قائمة قبل إطلاق الاستعمال التجاري عام 1983 بلغت "20" ملك، ومنذ ذلك الوقت تم بتحوير وتشييد الأبنية التجارية بوتيرة متصاعدة [27].(دائرة بلدية الكرادة). وتم اختيار (901 و 902) كمنطقة للدراسة لبيان الزحف التجاري المتوغل نحو الافرع السكنية، انظر شكل (2).

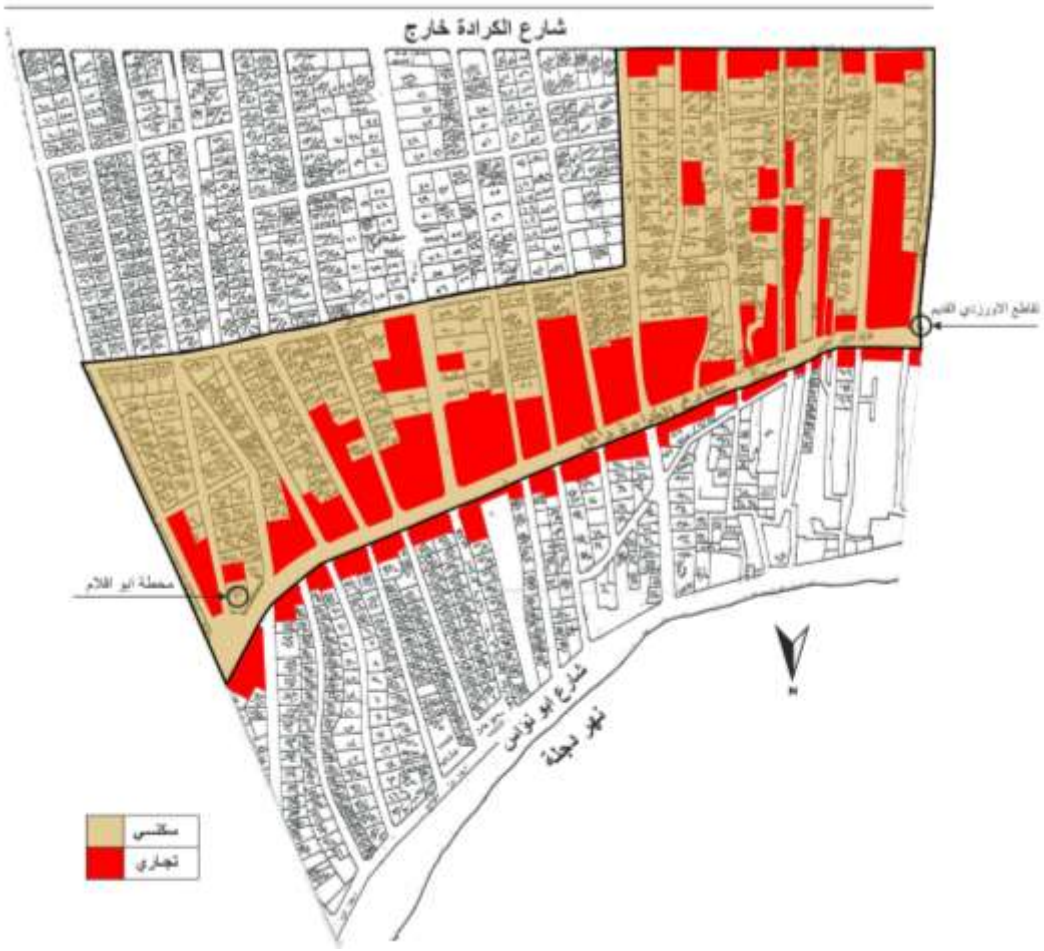

شكل (2): خارطة تفصيلية لمنطقة الكرادة داخل موضح عليها حدود المساحة التجارية المتوغلة نحو الافرع السكنية (المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة)

4.12. العينة المستبينة

تم انتخاب عينة عشوائية من ساكني المنطقة فضلا عن عينة من اصحاب المحال التجارية كعينة قصدية. وقد حددت عينة مجتمع المفحوصين بـ50 شخصاً وذلك لزيادة الثقة بنتائج الدراسة. وتضمنت عدة اسئلة لبيان رأي

السكان عن تأثير عملية تغيير الشارع السكني الى تجاري على الخصائص الاجتماعية للمنطقة السكنية.

13. الاستنتاجات

1.13. *استنتاجات الاطار النظري*

1. تشير استعمالات الارض الى الاسخدام الفيزيائي للفضاء كأن يكون لمبنى على الأرض أو للأرض وحدها، تثبت وتوضح من خلال التنطيق ويسيطر عليها بواسطة قانون داخلي، فيما يشير التغييرفي استعمالات الارض الى اعادة استغلال الأرضِ لتؤدي وظائف اخرى لتحقيق المكاسب الاقتصادية كاستغلالها للتجارة او الصناعة.
2. تلغي عملية التغيير في استعمالات الارض التدرج بالاهمية لمكونات استعمالات الارض التي حددها الباحثين والمخططين في دراستهم الواقعية والتي تنقسم الى مناطق السكن ومناطق العمل ومناطق الترفيه.
3. اثر التغيير في استعمالات الارض على تنظيم وضبط تلك الاستعمالات وتوجيهها لاشباع حاجات السكان والتغلب على مشكلاتهم كأرتفاع قيمة الارض والازدحام والتزايد المستمر في عدد السكان .
4. يؤدي تغيير استعمالات الارض للمنطقة السكنية الى طرد بعض الاستعمالات الاضعف مثل الاستعمال السكني الذي يتراجع لصالح التجاري او الصناعي.

2.13. *استنتاجات الدراسة العملية*

اظهرت الدراسة العملية ان حصول تغيير في استعمالات الارض اثر على الخصائص الاجتماعية للمنطقة السكنية حيث :

- تأثرت الخصوصية السمعية والبصرية على مستوى الفرد والعائلة نتيجة عدم الفصل بين المنطقة ذات المتطلبات البيئية العالية والحركة التجارية للشارع التجاري مما ادى الى تقييد حرية الحركة.
- بينت الدراسة انه لم يتبقى خصوصية لوحدة الجيرة الا عن طريق الحواجز كالصبات الكونكريتية.
- انعدام الخصوصية على المستوى العام حيث لا يستطع سكان المنطقة اللقاء في حيهم السكني وارتياد الاماكن المفتوحة والخضراء لأنها اصبحت تابعة للمنطقة التجارية كأماكن للتخزين او انتظار للغرباء القادمين لعيادات الاطباء.
- اظهرت الدراسة قلة التفاعل الاجتماعي بين افراد المنطقة السكنية نتيجة ضعف العلاقات بالجيران ،اذ يلتقي معظمهم اسبوعيا قرب المحلات التجارية في اغلب الاحيان ويتم التعارف والسلام فيما بينهم فقط.
- اثر دخول الغرباء على النشاطات الاجتماعية للمنطقة السكنية نتيجة تواجدهم في تلك المناطق.
- بينت الدراسة ضعف الانتماء المكاني نتيجة عدم الشعور بالانتساب للحي السكني وعدم الرغبة في توفير مساحة محددة يلتقي بها الجيران.
- اظهرت الدراسة ضعف انتماءالفرد للفرد لعدم الانسجام بين مختلف الشرائح الاجتماعية وعدم تكافؤ الحالة المادية مما ولد الاختلاف فيما بينهم.
- اظهرت الدراسة ان اختراق السيارات للحي السكني، اثر على حركة الاشخاص في الحي السكني وحرم الاطفال من اللعب امام المنزل ،وفي ذات الوقت مكن اللصوص واللذين هم من الغرباء من دخول المنطقة السكنية.
- اظهرت الدرسة فقدان الاحساس بالامان الاجتماعي حيث يزداد النشاط الاقتصادي بزيادة الامان ولكن اصبحت هذه العلاقة عكسية داخل الحي السكني لكثرة المترددين على المنطقة واستغلال الشوارع التجارية كمنفذ لهم.

14. التوصيات

- يوصي البحث بإعادة النظر بتفعيل قرار امانة بغداد والذي يسمى (اطلاق الشوارع التجارية) حيث لا ينطبق هذا على الافرع السكنية للمنطقة.
- يوصي البحث بإيقاف تغيير استعمالات الارض السكنية الى تجارية وعلى الاخص في المناطق التي تحوي مراكز خدمية نظامية.
- يوصي البحث بوضع معايير تصميمية وتخطيطية لتغيير استعمالات الارض السكنية الى تجارية للمحافظة على التدرج بالأهمية لمكونات تلك الاستعمالات وبالتالي الحفاظ على الخصائص الاجتماعية للمنطقة السكنية.

15. نتائج الدراسة العملية

1.15. *الخصوصية*

قد اظهرت النتائج عدم وجود خصوصية سمعية او بصرية على المستوى الخاص ،وكما موضح في الشكل (4).

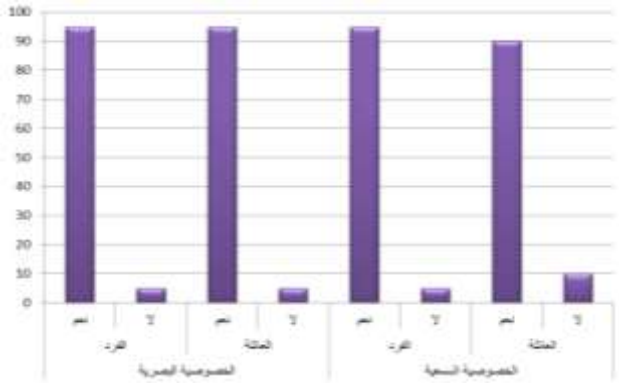

شكل (4) يوضح الخصوصية السمعية والخصوصية البصرية على المستوى الخاص المصدر: نتائج الدراسة العملية

- وقد اظهرت النتائج عدم وجود خصوصية لحرية الحركة على المستوى الخاص ،وكما موضح في الشكل (5).

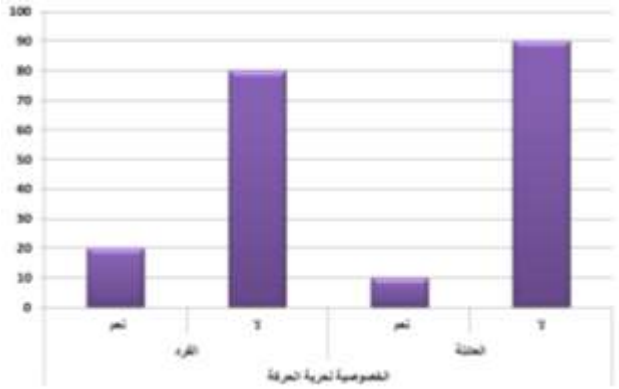

شكل (5) يوضح الخصوصية لحرية الحركة على المستوى الخاص
المصدر: نتائج الدراسة العملية

- قد اظهرت النتائج عدم وجود خصوصية على المستوى شبه العام الا من خلال استخدام الصبات الكونكريتية ،وكما موضح في الشكل (6).

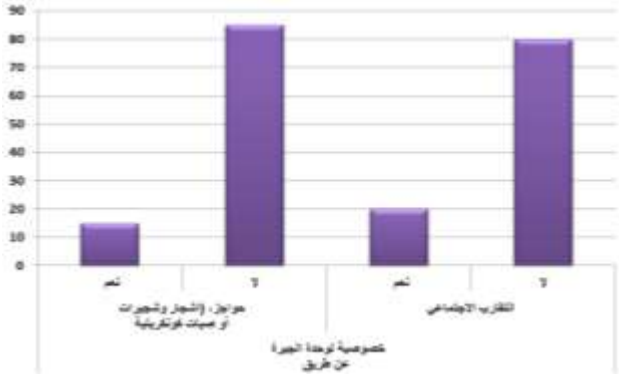

شكل (6) يوضح الخصوصية على المستوى شبه العام
المصدر: نتائج الدراسة العملية

- وقد اظهرت النتائج عدم وجود خصوصية سمعية او بصرية على المستوى العام الا من خلال المناطق التجارية ،وكما موضح في الشكل (7).

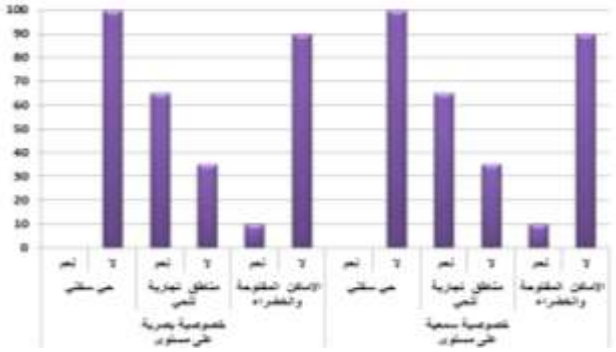

شكل (7) يوضح الخصوصية على المستوى العام
المصدر: نتائج الدراسة العملية

2.15. *التفاعل الاجتماعي*

قد اظهرت النتائج عدم وجود تفاعل اجتماعي بين افراد الجيران والعلاقة بينهم ضعيفة ،والمعرفة بينهم تقتصر على القاء التحية فقط ،وكما موضحة في الشكل (8).

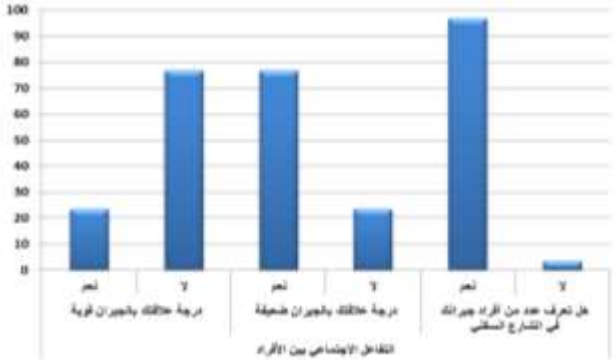

شكل (8) يوضح التفاعل الاجتماعي بين الافراد
المصدر: نتائج الدراسة العملية

- وقد اظهرت النتائج قلة التفاعل الاجتماعي والنشاطات الاجتماعية ،اذ يلتقي افراد الجيران مع بعض في الشارع السكني عند مرورهم فيه ،وكما موضح في الشكل (9).

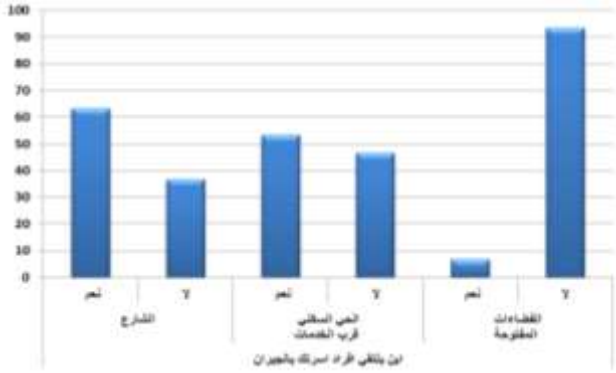

شكل (9) يوضح التفاعل الاجتماعي والنشاطات الاجتماعية
المصدر: نتائج الدراسة العملية

- وقد اظهرت النتائج قلة التفاعل الاجتماعي والنشاطات الاجتماعية ،اذ يلتقي افراد الجيران مع بعضهم اسبوعيا، وكما موضح في الشكل (10).

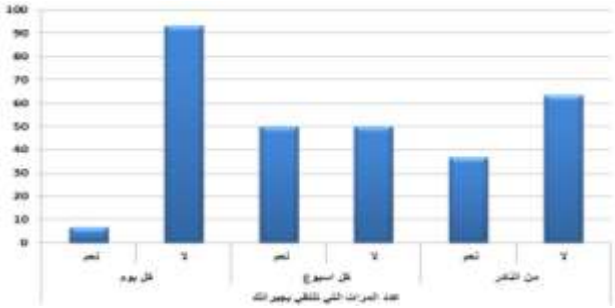

شكل (10) يوضح التفاعل الاجتماعي والنشاطات الاجتماعية
المصدر: نتائج الدراسة العملية

وقد بينت النتائج ان دخول الغرباء اثر بشكل كبير على التفاعل الاجتماعي حيث تم ترك الفضاءات المفتوحة لهم ،والتجول في الحي السكني فضلا عن تاثير ذلك على الخدمات الاجتماعية،وكما موضح في الشكل (11).

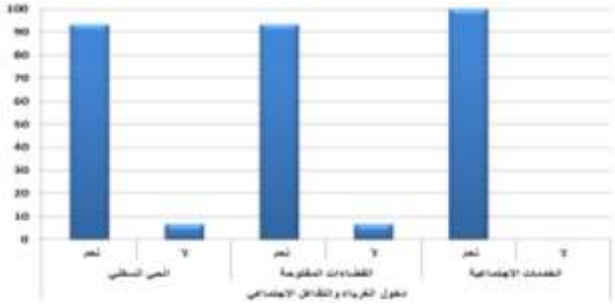

شكل (11) يوضح دخول الغرباء والتفاعل الاجتماعي
المصدر: نتائج الدراسة العملية

3.15. *الانتماء المكاني*

اظهرت نتائج الدراسة العملية ضعف الشعور بالانتماء المكاني نتيجة ضعف الشعور بالانتساب للحي السكني وعدم الرغبة في قضاء فترة طويلة في داخل الحي السكني ،وكما موضح في الشكل (12).

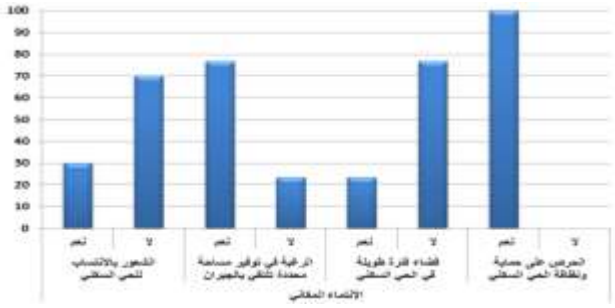

شكل (12) يوضح الانتماء المكاني
المصدر: نتائج الدراسة العملية

- اظهرت نتائج الدراسة العملية ضعف انتماء الفرد للفرد داخل الحي السكني نتيجة ضعف الروابط الاجتماعية ،وقلة الانسجام بين مختلف الشرائح الاجتماعية فضلا عن عدم تكافؤ الحالة المادية والاجتماعية ،وكما موضح في الشكل (13).

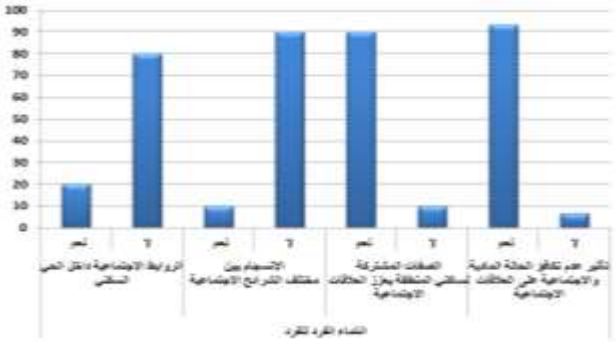

شكل (13) يوضح انتماء الفرد للفرد
المصدر: نتائج الدراسة العملية

4.15. الامان

بينت نتائج الدراسة العملية انعدام تحقيق الامان في الحي السكني نتيجة كثافة حركة الغرباء داخل الحي ،وعدم التمكن من مراقبتهم عند دخول الحي السكني ،وكما موضح في الشكل (14).

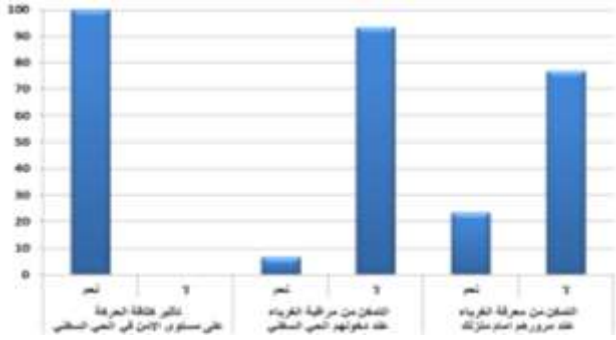

شكل (14) يوضح تحقيق الامان وكثافة الحركة
المصدر: نتائج الدراسة العملية

- اظهرت نتائج الدراسة العملية انعدم تحقيق الامان ،لكثافة حركة مرور السيارات داخل الحي السكني والذي ادى ايضا الى حرمان الاطفال من اللعب امام منازلهم ،فضلا عن تمكن اللصوص من مراقبة المنازل داخل الحي السكني، وكما موضح في الشكل (15).

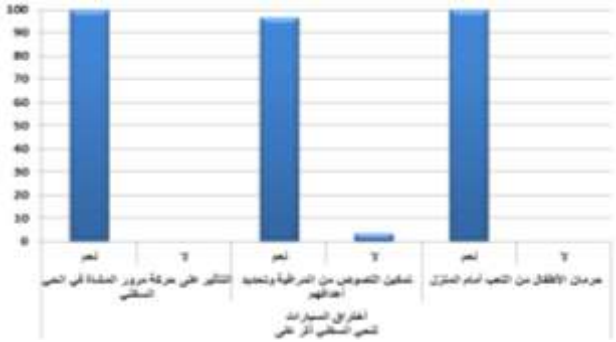

شكل (15) يوضح تحقيق الامان واختراق السيارات للحي السكني
المصدر: نتائج الدراسة العملية

- اظهرت نتائج الدراسة العملية وجود علاقة عكسية بين الامان والنشاط الاقتصادي ،وكما موضح في الشكل (16).

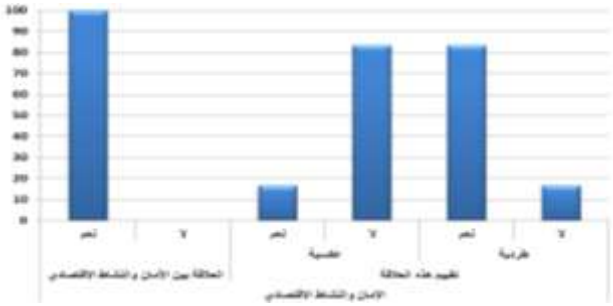

شكل (16) يوضح علاقة الامان والنشاط الاقتصادي
المصدر: نتائج الدراسة العملية

- بينت نتائج الدراسة العملية قلة العلاقات الاجتماعية او انعدامها نتيجة تاثرها بانعدام الامان الاجتماعي بدخول الغرباء للحي السكني مما ادى ضعف في العلاقات الاجتماعية ،وكما موضح في الشكل (17).

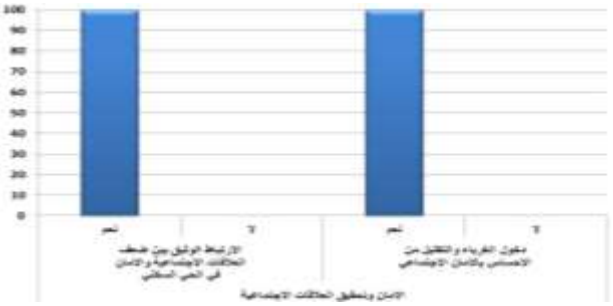

شكل (17) يوضح الامان وتحقيق العلاقات الاجتماعية
المصدر: نتائج الدراسة العملية

16. المصادر

1. العاني، شيماء هاشم، (2002)،"اثر التحولات التخطيطية على الأنماط السكنية لمدينة بغداد"، رسالة ماجستير / مركز التخطيط الحضري والإقليمي / جامعة بغداد.
2. حامد، حيدر قاسم، (2005)، "الآثار الاجتماعية لتغيير الشوارع السكنية إلى شوارع تجارية - منطقة الدراسة: جزء من شارع الربيع في بغداد"، رسالة ماجستير / مركز التخطيط الحضري والإقليمي / جامعة بغداد.
3. عواد، محمد مرعي، (2006)، "دراسة استعمالات الارض لمدينة بغداد بأستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد"، رسالة ماجستير / مركز التخطيط الحضري والأقليمي / جامعة بغداد.
4. جعفر، حسن فيصل، (2006)، "سياسات تخطيط استعمالات الارض الحضرية - دراسة تحليلية لمنطقة الكرادة داخل "، اطروحة دكتوراه / المعهد العالي للتخطيط الحضري والأقليمي للدراسات العليا – جامعة بغداد.
5. عباس، أ.د. سناء ساطع، سحر حميد يوسف ،خنساء غازي فيصل، (2006)، "اثر الاستعمال المختلط وتغير الوظيفة على خصوصية النسيج السكني" ،بحث منشور في المجلة العراقية للهندسة المعمارية، السنة الثالثة، العدد التاسع والعاشر والحادي عشر، تشرين الأول.
6. النجوم، محمد حسين سعد، (2007)، "تحليل وتقييم استعمالات الاراضي في مدينة اريحا"، رسالة ماجستير / مركز التخطيط الحضري والإقليمي / كلية الدراسات العليا / جامعة النجاح الوطنية في نابلس / فلسطين.
7. محمود، نزار شاكر، (2008)، "تقويم التوجهات التخطيطية لاستعمالات الأرض في مدينة هيت"، رسالة ماجستير / مركز التخطيط الحضري والأقليمي / جامعة بغداد.
8. موقع انترنت http://www.grida.no/climate/ipcc/Land_use,2013 .
9. موقع انترنت http://www.Fao.org /Land water/ Land_use.sit,2013
10. Briassoulis,Helen-,1973, "*Analysis of Land Uase Change: Theoretical and Modeling Approach*" ,p.129.
11. Chadwick ,Georg-,(1972)," *A System View of Planning*", Towards A Theory of the Urban and Regional Planning Process- Pergamon Press –U.K,p.320.

12. Silbestien, Jane & Maser, Chris-, (2000), "*Land Use Planning for Sustainable Development, Sustainable Community Development Series*" – Lewis Publishers-USA,p.102.
13. Chapin, F. Stuart-,(1972)," *Urban Land Use Planning*", University of Illinois Press – USA,pp.371-372.
14. Kergrueckeberg, Donald A. Silvers Arthur L.,(1974)," *Urban planning Analysis: Methods and Models*" , John Wiley & Sons, Inc- Printed in the USA,pp.322-323.
15. Catanese, Anthony J. and Snyder, James C.,(1979)," *Introduction to Urban Planning*", McGraw-Hill Book Company,p.235.
16. FAO,(1993), "*Guidewwines For Land Use Planning*", FAO Development Series 1 Roma,p.3.
17. John H. Nidercorn and Edward F.R.Heari.,(1983),"*Recent Land –Use Trends In Forty eight American Cites* ",Internal Structure of the city,pp.122-123.
18. الهيتي، صبري فارس، حسن، صالح فليح، (1986)، "جغرافية المدن"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر،ص93.
19. طه، رانية محمد،(2010)، "التأثير المتبادل بين الواقع العمراني للمساكن والهوية الثقافية الاجتماعية للسكان، حالة دراسية: البلدة القديمة نابلس، رسالة ماجستير / مركز التخطيط الحضري والإقليمي / كلية الدراسات العليا / جامعة النجاح الوطنية في نابلس / فلسطين،ص121،34،31.
20. محمد، د.م. احمد هلال، (2014)، "الخصوصية في العمارة مفهومها ودلالتها"، دراسة لمدينة اسيوط، بحث منشور في مجلة العمارة والتخطيط، الرياض،ص2-3.
21. إدريس، محمود محمد، (2015)، "الخصوصية الدلالة والمفهوم في تشكيل الفراغ المعماري في البيئة السكنية"، بحث منشور في مجلة العمارة والتخطيط، الرياض،ص14 .
22. اسماعيل، عصام رجب، (1994)، "مفهوم الخصوصية وتأثيره علي تصميم السكن في مصر"، جامعة أسيوط، دار الكتب للطباعة واالنشر في مصر،56.
23. كمونة، د. حيدر معتز، (2002)، "التخطيط العمراني لمعالجة المشكلات المصاحبة للتنمية الحضرية وتأثيرها في مكافحة الجريمة"، بحث منشور في مجلة الشرطة، العدد 8،ص4،10.
24. السدخان، عبد الله ناصر، (2013)، "نظرة للتغييرات الاجتماعية في المدينة بعد التوسع العمراني"، بحث منشور في مجلة مركز البحوث والدراسات التربوية والسلوكية،ص5،6.
25. ما المقصود بالانتماء " ، (2015)، مقالة – التنمية - الارشيف،ص2،1. http://ads.palmoon.net/, "البشرية
26. باهمام، أ.د. علي بن سالم، (2014)، "الحي السكني"، مقالة منشورة في الصحيفة الاقتصادية الالكترونية، العدد 5531،ص2.
27. باهمام، أ.د. علي بن سالم، (2009)، "توظيف التصميم العمراني للحد من الجريمة في الاحياء السكنية"، بحث منشور في مجلة كلية العمارة والتخطيط، الرياض،ص5.
28. دائرة بلدية الكرادة .
29. امانة بغداد ،قسم التصاميم الاساسية.